

## فوق الطاولة

### حرس قديم!

المحرر الاقتصادي

يكشف واقع عمل العديد من المؤسسات الحكومية عن معوقات متجذرة في صلب الكيان الإداري الخاص فيها، تنتج ممانعة شرسة لأي مشروع في سياق الإصلاح أو التطوير والتحديث الإداري.

وعلى ما يبدو، فإن إحدى أسوأ تلك المعوقات، وهي مشكلة «الحرس القديم» في بعض المؤسسات، لا تزال خارج دائرة الاهتمام، أو هي غير منظرية بالنسبة للمعنيين بالتنمية الإدارية!

يتلخص الحالة بوجود فجوة معرفية وتقنية بين طاقم خسيني من بعض مديري ورؤساء وناشر أقسام ذوي خبرة عملية مهمة في العديد من المؤسسات الحكومية، وخاصة العاملة في المجالات العلمية والتطبيقية، وبين جيل الموظفين الشباب من الخريجين الجدد ذوي القدرات العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتجددة.

يتجلى الموقف النظري جبال هذه الحالة بوجود تكامل معرفي، نظري وعملي، يفترض أن تكون نتائجه أكثر غنا وفعالية مع مرور الوقت، في حين واقعياً، تحولت تلك «الميزة» إلى معوق أساسي للعمل!

ويحسب العديد من الحالات والنماذج التي وقفنا عليها، في بعض المؤسسات العاملة في المجال العلمي التطبيقي، لاحظنا تطور الأمر إلى مشكلة إدارية خطيرة، إذ إن عدداً من المديرين القدامى أصحاب الخبرة يمانعون إقدام الجيل الجديد بالعمل، وتكليفهم بالمهام وإشراكهم بالمشاريع، خوفاً مما قد يكشفه التماس بالعمل من قصور معرفي وتقني لدى هؤلاء المديرين الذين ماض استحوذوا على مناصبهم، توقفت ساعة المعرفة التخصصية لديهم، واكتفوا بتراكم الخبرة العملية فقط، الأمر الذي يثير مشاعر الإحباط لدى الجيل الجديد ويعزز من أفكار عدم جدوى ما درسه وتعلموه، فتراهم إما يفكرون بالهجرة أو تحويل الوظيفة الرسمية إلى مصدر أمان لجهة معاش التقاعد فقط، والعمل في القطاع الخاص، في حين لاحظنا تحول بعض التقنيين إلى دراسة فروع أدبية في التعليم المفتوح من أجل تأمين مجالات عمل جديدة، لأنهم لا يرغبون في السفر.

وبالتنتيجة، فإن استمرار هذه الحالة يسبب خسارة لجميع الأطراف، ويهدد مشروع الإصلاح الإداري بالفشل، ما يتطلب من المعنيين في التنمية الإدارية لحظ هذه الحالة وتقييمها وتصميم مشروع خاص لاحتوائها وتحويلها إلى ميزة، كما يفترض أن تكون، من الناحية المعيارية.

# الحكومة في ثلاثائها: «مولات تجارية» للبضاعة السورية في المدن الرئيسية بالدول الصديقة

هنا غانم

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإقامة مراكز دائمة للمنتجات السورية في المدن الرئيسية بالدول الصديقة تكون بمنزلة مول تجاري سوري، وذلك تزامناً مع بدء تعافي العديد من القطاعات الاقتصادية السورية والحاجة لوجود أسواق لتصريف المنتجات الخاصة بها.

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية يوم أمس، حيث أقرت الحكومة خلالها الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٧-٢٠١٨ والتي تشمل التوسع بالزراعات الأسرية في الأرياف وزيادة المساحة المرورية بمعدل ٨٣٢٦ هكتاراً مقارنة مع الموسم السابق وزيادة المساحة المخصصة لزراعة القمح ١٣٧٩٠ هكتاراً مقارنة مع الموسم السابق، وإبلاء الاهتمام بزيادة التبغ وزيادة المساحة المخططة له ٤٣٥٣ هكتاراً، والاستمرار بتشكيل مجموعات عمل مكانية مركزية وفرعية في المناطق والقرى لمتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وموافاة الوزارة بالصعوبات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات

في حينها إضافة إلى العمل على استمرار الأراضي التي أحكم الجيش العربي السوري سيطرته عليها والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية والمحافظين لتسهيل عودة الأخوة الفلاحين إليها.

بدوره وجه رئيس مجلس الوزراء جميع الوزارات بتأمين احتياجات ومستلزمات أبناء محافظة دير الزور من المواد الغذائية والطبية والأدوية والسيرومات والمستلزمات المدرسية إضافة إلى المساعدات الإغاثية وتأمين عودة الخدمات الأساسية اللازمة لعودة الأهالي، توازياً مع انتصارات قواتنا المسلحة.

وحسب بيان صحفي للمجلس لثقت «الوطن» نسخة منه، ناقش الوزراء خلال الجلسة مشروع قانون بتعديل نسبة



لعام ٢٠١٦ ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره. كما وافق المجلس على منح كل من شركة الإنشاءات العامة للبناء والتعمير والمشاريع المائية والدراسات المائية والدراسات والاستشارات الفنية سلفاً مالية من الخزينة مقدارها ملياران ومئة وخمسة وسبعون مليون ليرة سورية لتسديد الرواتب والأجور للعاملين لديها عن الربع الأخير من العام الجاري.

وناقش مجلس الوزراء الرؤية المستقبلية لوزارة الثقافة التي تتمحور حول ترميم الآثار السلبية لمفرزات الحرب على المجتمع وذلك بالتنسيق مع وزارات الأوقاف والترتبة والتعليم العالي والإعلام والتشؤون الاجتماعية والعمل، إضافة إلى الحفاظ على التراث والأوابد التاريخية الشاهدة في تاريخ سورية الحضاري وتوثيق الذكرة الثقافية السورية من خلال إحداث أورشيف خاص بالآثار والثقافة السورية والحقب والحضارات التي مرت عليها، وذلك إيماناً من الحكومة بأهمية الثقافة في حياة المجتمع وورها في بناء الإنسان فكراً. وفي تصريح للصحفيين أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرووس أن المجلس اطلع على تقرير الزيارة التي قامت بها اللجنة المكلفة متابعة مشروع ٦٦ نظراً

للمساهمة الوطنية لإعادة الإعمار المحددة في القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٣ لتصبح ١٠ بالمئة فقط، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك بهدف تعزيز المساهمة الوطنية في عملية إعادة الإعمار وزيادة المتاحمة لتمويلها ولإسما في ظل الأضرار الكبيرة التي طالت البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة بفعل الإرهاب وارتفاع تكاليف عمليات إعادة الإعمار.

ونظراً لأهمية مشروع تنظيم ٦٦ منطقة بساتين خلف الرزازي طلب المجلس من اللجنة الحكومية المكلفة إنجاز المشروع التقيد بالبرامج الزمنية المقررة وإيجاد الحلول لأي عقبات تعترض التنفيذ وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتكثيف الزيارات للاطلاع ميدانياً على كل مرحلة من مراحل الإنجاز وتقديم تقرير عن نسب التقدم بالعمل إلى مجلس الوزراء كل ١٥ يوماً.

ويهدف استمرار الجمهورية العربية السورية في منح الشهادات البحرية وبأقائها على اللائحة البيضاء نظراً للتعديلات التي طرأت على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والشهادات والتوثيق الملاحة درس المجلس مشروع القانون الجديد الخاص بمنح الشهادات البحرية والغاء القانون رقم ٥٧

## زيادة المساحات المخصصة لزراعة القمح والتبغ.. والالتزام بالبرنامج الزمني للمشروع ٦٦

إلى أن أولويات الوزارة في المرحلة القادمة تمثل بتزويد الأثار التي تعرضت للتخريب والتي يد الإرهاب والتكامل مع الوزارات الأخرى وحل مكفي سورية لوضع تصورات ومناهج لإعادة اللحمة إلى الأسرة السورية إلى جانب إحداث أورشيف سوري «يضم آثارنا وثقافتنا وإحداث المعهد العالي للسينما ومتحف الفن» مؤكداً أن «الدور

سودره بين وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن المجلس اطلع على المواد التي تم إرسالها إلى مدينة دير الزور من قوافل إغاثية ومستلزمات طبية ومستلزمات مدرسية وعلى الشاحنات التي هي الآن قيد التحميل أو التي على وشك الوصول حيث أكد ضرورة عدم انقطاع هذه الشاحنات من جهةته بين وزير النقل على حوده أنه تمت في الجلسة دراسة مشروع الصك التشريعي اللازم لتعديل القانون ٥٧ لعام ٢٠١١ الذي ينظم عملية إصدار الشهادات البحرية لكل الاختصاصات مؤكداً أن عملية إصدار الشهادات البحرية ستوافق من خلال هذا

التعديل مع تعديلات مانبلا على اتفاقية سونشي عام ١٩٧٨ وستمكن من الانضمام إلى اللائحة البيضاء للمنظمة البحرية العالمية وبالتالي إصدار الشهادات البحرية بكل أنواعها. على حين لفت وزير الثقافة أحمد الأحمد

## مساهمة الوطنية لإعادة الإعمار المحددة في القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٣ لتصبح ١٠ بالمئة فقط، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره

للمساهمة الوطنية لإعادة الإعمار المحددة في القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٣ لتصبح ١٠ بالمئة فقط، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك بهدف تعزيز المساهمة الوطنية في عملية إعادة الإعمار وزيادة المتاحمة لتمويلها ولإسما في ظل الأضرار الكبيرة التي طالت البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة بفعل الإرهاب وارتفاع تكاليف عمليات إعادة الإعمار.

ونظراً لأهمية مشروع تنظيم ٦٦ منطقة بساتين خلف الرزازي طلب المجلس من اللجنة الحكومية المكلفة إنجاز المشروع التقيد بالبرامج الزمنية المقررة وإيجاد الحلول لأي عقبات تعترض التنفيذ وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتكثيف الزيارات للاطلاع ميدانياً على كل مرحلة من مراحل الإنجاز وتقديم تقرير عن نسب التقدم بالعمل إلى مجلس الوزراء كل ١٥ يوماً.

ويهدف استمرار الجمهورية العربية السورية في منح الشهادات البحرية وبأقائها على اللائحة البيضاء نظراً للتعديلات التي طرأت على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والشهادات والتوثيق الملاحة درس المجلس مشروع القانون الجديد الخاص بمنح الشهادات البحرية والغاء القانون رقم ٥٧

## التجارة الخارجية» باعت سيارات وآليات مستعملة ٢,٢ مليار ليرة وأدوية ٢١,٦ ملياراً في ٨ أشهر

صالح حميدي

كشف مدير المؤسسة العامة للتجارة الخارجية شادي جوهرة لـ«الوطن»، أن نشاط المؤسسة حتى نهاية الشهر الثامن تضمن مبيعات ضمن المزايدات العلفية للسيارات المستعملة ووزون الحبر والآليات الهندسية الكبيرة والشاحنات والسيارات الأوتوماتية وغيرها، إذ بلغت قيمة المبيعات نحو ٣,٣ مليارات ليرة سورية. على حين بلغت قيمة مبيعاتها من المستحضرات الدوائية المستوردة نحو ٣٥ مليون يورو (ما يعادل نحو ٢١,٦ مليار ليرة سورية على أساس وسطي سعر الصرف الرسمي لليرة ٦١٧ ليرة) وذلك لقيمة ١٠٠ مستحضرات، علماً بأن الحصة الأكبر كان من نصيب المستحضرات السرطانية بقيمة ٢٥ بالمئة.

وأشار جوهرة بالنسبة للمستحضرات الداخلة أن المؤسسة وقعت عقوداً لشراء ٨٢ مستحضرًا بقيمة ١,٥ مليار ليرة إضافة إلى توقيع عقود بالعملة الأجنبية بقيمة ٥,٤ ملايين يورو وتم توريد نحو ٦٥ مستحضر منها.

وفي سياق متصل، بين جوهرة أن مستوردات المؤسسة من الورق بلغت نحو ١,٥٥ مليون يورو (ما يعادل ٩٥٦,٣٥ مليون ليرة) لقيمة واصلة ١٩٤٦ طناً، ولقيمة ٢٠٠٠ طن من الكرتون بقيمة ١,٦ مليون يورو (ما يعادل نحو ٩٨٧,٢ مليون ليرة).

هذا وبلغت قيمة مستوردات المؤسسة من الأسمدة (اليوريا) نحو ٩,٣ ملايين يورو (بما يعادل ٥,٧٤ مليارات ليرة سورية) لقيمة ٣١٢٥٠ طناً، بقيمة مليار ليرة سورية لنحو ٤٠٦ آلاف طن من سلفات اليوتاس من السوق الداخلي.

وعلى صعيد الأسواق الحرة كشف جوهرة لـ«الوطن»، أن إجمالي قيمة مبيعاتها خلال ثمانية أشهر بلغ نحو ٨٦ ألف دولار (ما يعادل نحو ٤٤,٥ مليون ليرة) تضمنت المشروبات والإلكترونيات وأجهزة مختلفة.

مع العلم بأن نشاط المؤسسة خلال فترة الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري لم يتضمن أي مبيعات أو مشتريات للمواد الغذائية أو من الأملاح التي تتولى أمرها المؤسسة العامة للحبوب ولا الإطارات أو قطع تبديل السيارات ولا المواد النسيجية والمعدنية ومواد البناء حيث تتولى ذلك شركات خاصة.

ولفت جوهرة من جانب آخر إلى أن الإنتاج المحلي الإجمالي يقدر لغاية ٢٠١٧/٦/٣٠ بقيمة ٦٤٤ مليون ليرة وتقدر مستلزمات الإنتاج بقيمة ٥٧ مليون ليرة تقريبا على حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسة نحو ٥٨٩ مليون ليرة.

## تأجيل ملتقى التأمين إلى ٢٥ الشهر القادم . . والعش لـ«الوطن»: نخطط لمضاعفة رقم أعمال السوق

# السوريون دفعوا ١٤ مليار ليرة أقساطاً لشركات التأمين في ٦ أشهر

عبد الهادي شباط

كشف تقرير هيئة الإشراف على التأمين للنصف الأول من العام الجاري (٢٠١٧) أن إجمالي الأقساط بلغ ١٤ مليار ليرة، دفعها المؤمنون لـ١٣ شركة عاملة في السوق، منها نحو ٩,٧ مليارات ليرة حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العنق عن تأجيل موعد انطلاق أعمال ملتقى التأمين حتى ٢٥ الشهر القادم (تشرين الأول)، والذي كان من المزمع انعقاده في ٢٦ الشهر الجاري.

وتعليقاً على البيانات الجديدة لسوق التأمين، بين العنق أن عائدات سوق التأمين تتحسن وتتطور بشكل مستمر، وقد سجلت نسبة الزيادة خلال الربع الأول من العام الجاري عن نفس الفترة من العام الماضي بنحو ٣٠ بالمئة، حيث سجلت عائدات الربع الأول لهذا العام ٥,٤ مليارات ليرة، كانت حصة المؤسسة العامة منها ٣,٣ مليارات ليرة، في حين بلغت نسبة الزيادة خلال النصف الأول من العام الجاري عن النصف الأول من العام الماضي بنحو ٦ بالمئة.

وأوضح العنق أن هذه النسبات التي تظهرها المؤشرات المالية لنسب العائدات في سوق التأمين لها العديد من العوامل، أهمها تحسين الظروف العامة في البلاد والاستقرار النسبي لأسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار وتحسن المناخ الاقتصادي في الصناعة والتجارة وغيرها. منوهاً بأنه لو كان في السوق شركات لإعادة التأمين بشكل كاف لكنت عائدات

## هيئة التطوير العقاري لعقد ورشة عمل خاصة بالتحضيرات والتجهيز للمرحلة القادمة.

وبالعودة للدراسة التي تعمل على إنجازها هيئة الإشراف على التأمين بين العنق أن إجمالي ما حققه سوق التأمين خلال العام ٢٠١٦ كان بحدود ٢٠ مليار ليرة، وعليه تخطت الهيئة لمضاعفة هذا الرقم عبر سير مدى جهوية السوق التأمينية حالياً، وتطوير الهيئة لآليات عملها وأدواتها التي تسهم في تحسين أعمال شركات التأمين، وأنه لابد أن يتراقد هذا التطور مع تحسن الملاحة المالية لدى شركات التأمين وهو الأمر الذي قد تعيد الهيئة النظر فيه بما يتوافق مع متطلبات العمل في المرحلة المقبلة، منوهاً بأن ما تعمل عليه الهيئة عبر دراستها لتطوير سوق التأمين السورية يستند إلى معايير ومشتراطات عالمية مع مراعاة خصوصية السوق السورية وطبيعة الظروف العامة فيه.

وأوضح العنق أنه تم التوصل مؤخراً لإقرار ميزانيات الهيئة وصندوق المنضمرين من الحوادث مجهولة الهوية وصندوق الانحار (أي الميزانية الختامية لهيئة الإشراف على التأمين لعام ٢٠١٦) بعد أن تم تدقيقها من المحاسب القانوني المعتمد من مجلس الإدارة، والميزانية الختامية لصندوق تعويض منضري حوادث السير لعام ٢٠١٦، وكذلك ميزانية صندوق الانحار الخاص بالعاملين في الهيئة، إضافة لتعديل القرار الناظم لعمل شركات إدارة النفقات الطبية، والترحيل لكولاء التأمين. وفي هذا الموضوع يكشف المدير العام أنه تم الترخيص لشركة إدارة نفقات طبية برأس مال نحو ٨٥ مليون ليرة.



هيئة التطوير العقاري لعقد ورشة عمل خاصة بالتحضيرات والتجهيز للمرحلة القادمة.

التأمين تضاعفت. وبين العنق أن الهيئة تعمل على دراسة خاصة لتطوير سوق التأمين والتوسع به، وأن ذلك لن يكون عبر زيادة عدد الشركات العاملة في سوق التأمين، لأن الأهم حالياً هو معرفة هل سوق التأمين جاهزة لاستيعاب حجم العمل المتوقع في مختلف مجالات التأمين، والتي ستترافق مع مرحلة إعادة الاعمار التي يتجه البلد نحوها، والتي ستشكل طفرة في العمل

# ٢٣٢٩ سجلاً تجارياً جديداً في سورية مع صباح كل يوم في ٢٠١٧

علي محمود سليمان

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» عن تجاوز عدد السجلين في السجل التجاري في سورية لغاية شهر آب الماضي ٥٥٩ ألف مسجل (أي وسطياً نحو ٢٣٢٩ مسجلاً يومياً)، موزعة على أفراد بأكثر من ٤٧٦ ألف مسجل، وشركات القطاع الخاص أكثر من ٩١ ألف شركة، والقطاع المشترك ٢٣ شركة، والقطاع العام تم تسجيل ٢٠٢ شركة. وحول ضخامة الرقم بتجاوزه نصف مليون مسجل في ثمانية أشهر، ما يثير حالة من الشك حول كون بعض تلك السجلات وهمية، أو لأغراض غير تجارية، أكد شعيب أن الأمر طبيعي، وضخامة الرقم مرتبطة بزيادة التسجيل من قبل الأفراد، إذ يطلب السجل التجاري للعديد من الإجراءات التجارية، وخاصة عند منح إجازة الاستيراد.

وفي سياق آخر، بلغ عدد الضبوط التي سجلتها المنظفة خلال شهر آب الفائت ٣٩٨٣ ضبوطاً وعدد ضبوط العيبات المسحوبة للتحليل لبيان مدى مطابقتها للمواصفات ١٠٨٢، ليكون إجمالي عدد الضبوط ٤٠٦٥ ضبوطاً (أي بمعدل وسطي نحو ١٣٦ ضبوطاً في اليوم). وحسب التقرير الشهري للضبوط «حصلت «الوطن» على نسخة منه» فقد وصل عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ١٦٧ إغلاقاً، وعدد الإحالات الموجودة إلى القضاء المختص إلى ٦٢ إحالة، وعدد دوريات جهاز حماية المستهلك التي جالت في الأسواق ٣١٢٧ دورية، وقد تم تحصيل مبلغ ٣٩,٤ مليون ليرة سورية لتسوية ١٥٧٦ ضبوط وفق المادة ٢٣ من القانون /١٤/ من العام ٢٠١٥.

وفي حالات الحذف فقد بلغت كميات الدقيق التمويني التي تم حجزها ٣٨٧ كغ، وكميات المازوت ٤١٦٠ لترًا، والبزير ٥٥٦ لترًا. وبالنسبة لحالات عدم الإعلان عن الأسعار فكانت ١١٢٤ حالة، وضبوط الفواتير

٦٧٧ ضبوطاً، ومخالفات المواصفات ٧٥ مخالفة، ومخالفات الحجوم ١٢٢ مخالفة، ومخالفات المواد منتهية الصلاحية كانت ٣٥ مخالفة، والاتجار بمواد مدعومة من الدولة ٦٢ مخالفة، وضبوط الأفران والمخابز سجلت ٢٤٦ ضبوطاً. وتعليقاً على الموضوع بين شعيب أنه لا يمكن وضع مراقب تمويني واحد لكل محل وفعالية تجارية لمراقبة عملها فهذا أمر غير قابل للتطبيق مهما بلغ عدد المراقبين التموينيين في الوزارة. وأشار إلى تم الانتهاء من الدورة التدريبية للمراقبين التموينيين الجدد للمنطقة الجنوبية والذي يبلغ عددهم ٥٠ مراقباً سيبدأون الإحصائية في الأسواق مع العناصر القديمة للبدء في مراقبة الأسواق والأسعار، وقريباً ستبدأ دورة أخرى في محافظة اللاذقية لـ١٠ مراقبين سيعملون في محافظات طرطوس وحمص واللاذقية وكما سيتم افتتاح دورة مراقبين جدد في حماة وحلب، حيث تسعى الوزارة خلال تعامل المواطنين معه.

لرفع عدد المراقبين في الأسواق لأكثر من ألف مراقب حيث يبلغ عددهم حالياً نحو ٨٥٠ مراقباً، مضيفاً بأن العدد مهما بلغ فلن يكون كافياً ولذلك تعمل الوزارة على تغيير خطط عملها في الأسواق بالمراقبة الاستقصائية والتبليغ من الفعاليات التجارية إلى مراقبة الأسواق.. ولفت شعيب إلى أن الوزارة بدأت لتتسّم اهتماماً من المواطنين بتطبيق عين المواطن لأكثر من ٥ آلاف مشترك وعدد الشكاوي ٣٦١ شكوى والمعالج منها ٢٨٩ وقيد المعالجة ٤٣ وغير معالجة ٢٧ وهي الشكاوي التي يتم التأكد منها حالياً، معتبراً أن الإحصائية الحالية تعتبر مقبولة للتطبيق كونه في شهر الأول منذ إنطلاقه، حيث وضعت الوزارة جدولاً زمنياً لحوالي ثلاثة أشهر حتى يكون التطبيق قد أصبح منتشرًا ومدداولاً بين المواطنين، بالإضافة للالتزام بالفترات فيه وتعديله من خلال تعامل المواطنين معه.